الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/5/Rev.1

Distr.: General
10 March 2025

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الثالث والأربعون
أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

أولا- مقدمة

١- تشهد الآفاق الاقتصادية في أفريقيا تحسنا بطيئا. فبعد أن بلغ النمو ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٢٣، تشير التقديرات إلى أنه بلغ ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٢٤، ويتوقع أن يرتفع إلى ٣,٩ في ٢٠٢٥.[١] ورغم هذا الاتجاه الإيجابي، فإن العديد من البلدان تواجه حالة مديونيةٍ حرجة، وارتفاعًا في التضخم، واتساعًا في الفجوة بين المداخيل، وتزايدًا في تعرضها للصدمات العالمية. واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، كانت تسعة بلدان أفريقية تعاني من حالة مديونية حرجة، بينما كان ١١ بلدا آخر معرضا بشدة لخطر الوقوع في حالة المديونية الحرجة.[٢] ولا يزال تضخم أسعار الاستهلاك مرتفعا، ولكن يُتوقع أن ينخفض من متوسط ١٦,١ في المائة إلى ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠٢٥.[٣] وقد أدت جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، مقرونة بالنزاعات والكوارث الناجمة عن المناخ، إلى تراجع العديد من المكاسب التي تحققت على مدى العقود الأخيرة. وتشير تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن ٤٦٨ مليون شخص في أفريقيا، أي بزيادة تصل إلى ثلث السكان، و٥٠ مليونا أكثر مقارنة بعام

* E/ECA/COE/43/1

(١) Economic Commission for Africa, Economic Report on Africa 2025: Advancing the Implementation of the Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area – Proposing Transformative Strategic Actions (forthcoming).

(٢) إثيوبيا، وجمهورية الكونغو، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغانا، وملاوي. بنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وسيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبريا، ومالي، والنيجر.
International Monetary Fund, “List of LIC DSAs for PRGT-Eligible Countries”, 31 October 2024

(٣) Economic Report on Africa 2025

٢٠١٩، كانوا يعيشون في فقر في عام ٢٠٢٤، وأن معدل الفقر في أفريقيا هو أعلى من المتوسط العالمي سبع مرات تقريبا.[٤]

٢- ويقدِّم هذا التقرير معلومات محدَّثة عن التقدم المحرز في تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا، ويتضمن توصيات استراتيجية بشأن السياسات في سبيل المضي قدما في التكامل القاري. ويتناول تطورات مهمة في التجارة والتكامل الاقتصادي الكلي، والبنية التحتية والطاقة، والتكامل الاجتماعي، والحوكمة، والسلم والأمن، والهجرة، وحرية تنقل الأشخاص.

ثانيا- التكامل التجاري

٣- بما أن المنطقة تضم أكثر من ٥٠ بلدا ذات متنوعة للغاية من حيث عدد السكان ويجري فيها التداول بنحو ٤٠ عملة، فإن توحيد أسواقها المجزأة يمثل تحديا لأفريقيا. وتتيح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حلا ناجعا، بما أنها تشجع على التكامل الإقليمي. وبتحسين وفورات الحجم، ستعزز المنطقة مكانة أفريقيا في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وبذلك يمثل تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أولوية للقارة. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، بلغ عدد الدول التي صدّقت على الاتفاق ٤٨ دولة. ومن الواضح أن البلدان تتحلى بإرادة سياسية واضحة لتنفيذه، مثلما يتضح من الجداول المؤقتة الـ ٤٦ للامتيازات التعريفية المعتمدة لتيسير التجارة في السلع.[٥] وعلاوة على ذلك، ثمة ٢٢ جدولا بالتزامات محددة تغطي خمسة قطاعات ذات أولوية (الأعمال والاتصالات والخدمات المالية والسياحة والنقل) هي الآن سارية المفعول، في حين لا تزال المفاوضات جارية بشأن ٢٦ عرضًا.[٦]

٤- وثمة خطوة حاسمة في تنفيذ الاتفاق تنفيذا فعليا تمثلت في إطلاق مبادرة التجارة الموجهة في شباط/فبراير ٢٠٢٢، والتي شملت في البداية ثمانية بلدان مشاركة. وبحلول عام ٢٠٢٤، جرى توسيع نطاق المبادرة لتشمل ٣٨ بلدا ومجموعة واسعة من المنتجات، حيث ظلت المنتجات الزراعية مهيمنة على التجارة.[٧] وفي تقرير للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن التجارب الأولية للمعاملات التجارية في سياق الاتفاق،[٨] تَبين أنه في الوقت الذي يجري فيه استغلال الفرص التي تتيحها السوق في أفريقيا، لا تزال عدة عقبات تعرقل تحقيق ما

---

[٤] المرجع نفسه.

[٥] African Continental Free Trade Area Secretariat, “15th meeting of the AfCFTA Council of Ministers Responsible for Trade: Report of the Secretary-General”, AfCFTA/COM/15/SGREPORT/DRAFT

[٦] African Continental Free Trade Area Secretariat, “Report of the Secretary-General of the AfCFTA on the AU theme of the year 2023: ‘Accelerating the implementation of the African Continental Free Trade Area’: February 2023 to February 2024”. Available at www.investinegypt.gov.eg/Agreements/AgreementAttachments/AFCFTA-Creating%20on%20%20african%20market-e03a778d-d5eb-45ae-b142-be4e44b5014c.pdf

[٧] Economic Report on Africa 2025

[٨] ECA, “The guided trade initiative: documenting and assessing the early experiences of trading under the AfCFTA”, 23 May 2024

ينطوي عليه الاتفاق من إمكانات تحقيقا كاملا، بما في ذلك عدم فهم الإجراءات التجارية، والمفاهيم الخاطئة بشأن التعريفات الجمركية والضرائب، والصعوبات اللوجستية، وارتفاع تكلفة الولوج إلى الأسواق، والامتثال، والتخزين، والتوزيع، بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وجرى إبراز الحاجة إلى تحسين النقل واللوجستيات، وتوطيد الأطر المؤسسية الوطنية، وتعزيز الحضور الدبلوماسي التجاري لتيسير الولوج إلى الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، تم التشديد على أهمية رقمنة عملية إصدار شهادات المنشأ، وزيادة الوعي بنظام التعريفة الجمركية في إطار الاتفاق، وتقديم الدعم على مستوى قاري للربط بين مؤسسات الأعمال ومعلومات عن السوق. وستشمل الخطوات التالية الذهاب إلى أبعد من 'المبادرة' حتى تقوم جميع الدول الأطراف بتنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا.

٥- ورغم عملية تنفيذ الاتفاق الجارية، فإن الطفرة المتوقعة في التجارة بين البلدان الأفريقية لم تتحقق بالكامل بعد. وعلى النحو المبيَّن في الشكل، فقد انخفضت التجارة في البضائع بين البلدان الأفريقية انخفاضا طفيفا بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، من حيث القيمة بالدولار، ولكنها ارتفعت باعتبارها حصة من إجمالي التجارة بين البلدان الأفريقية. ومن بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، أظهرت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أعلى مستويات التجارة داخل المجموعة.

الشكل:

التجارة في البضائع بين البلدان الافريقية باعتبارها حصة (نسبة مئوية) من إجمالي التجارة بين البلدان الأفريقية (بمليارات الدولارات الأمريكية)، ٢٠١٩-٢٠٢٣

المصدر: ECA calculations, based on United Nations Conference on Trade and Development, "Merchandise: total trade and share, annual", UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeMerchTotal (accessed on 10 January 2025)

٦- وبلغت التجارة في الخدمات بين البلدان الأفريقية ٢١ مليتر دولار، وبلغت ٢٥,٦ مليار في عام ٢٠٢٢، لتصل إلى ذروتها عند ٢٦,٨ مليار في عام ٢٠٢٣.[٩] وتمثل الأسفار الدولية لمسافات طويلة والنقل والخدمات ذات الصلة حصةً كبيرةً من هذه الصادرات، وهو ما يبرز أهميتها لقطاع الخدمات في القارة.

٧- وقد دخل اتفاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية، الذي وقعته السوق المشتركة لشرق والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، حيز التنفيذ في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٢٤، وبذلك تحقق مَعلَم مهمٌّ آخر في التكامل الإقليمي في أفريقيا.[١٠] وبفضل هذا الاتفاق، تسعى الأطراف الثلاثة إلى تحسين سبل الوصول إلى الأسواق، وتبسيط العضوية المتعددة، وتعزيز أهداف التعاون والمواءمة، وتنسيق عمليات رسم السياسات بين أعضائها.

٨- وما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدم الدعم لأعضائها والجماعات الاقتصادية الإقليمية عن طريق وضع استراتيجيات لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، كان ٣٧ بلدا قد وضع استراتيجية وطنية للتنفيذ،[١١] وكانت ثمانية بلدان بصدد القيام بذلك.[١٢] وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، استراتيجية لمنطقة التجارة الحرة القارية، ويعكف اتحاد المغرب العربي على وضع استراتيجية من هذا القبيل، وتعكف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدورها على وضع خطة تنسيقية.

٩- وإدراكا لأهمية لتنفيذ الاتفاق بنجاح، تُواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاؤها منح الأولوية للقضايا ذات الصلة في مجال البحث وإنتاج المعرفة، بما في ذلك في أربعة منشورات مقبلة، هي: *التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٢٥*، الذي سيركز على سبل النهوض بتنفيذ الاتفاق من خلال العمل الاستراتيجي المفضي إلى التحوّل؛ والطبعة الحادية عشرة من تقرير *تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا*، التي ستشترك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في نشرها، وسيكون موضوعها ''تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية: نحو اتحاد جمركي قاري أفريقي وسوق قارية أفريقية مشتركة''؛ واستعراض لحالة تنفيذ خطة العمل لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية التي

[٩] Economic Report on Africa 2025.

[١٠] Willis Osemo, "COMESA-EAC-SADC Tripartite Free Trade Area comes into force", Common Market for Eastern and Southern Africa, 25 July 2024

[١١] إسواتيني، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبريا، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

[١٢] إثيوبيا، وأنغولا، وبوتسوانا، والرأس الأخضر، وسيشيل، وغينيا الاستوائية، وليسوتو، والمغرب.

اعتُمدت في عام ٢٠١٢؛ ومؤشر توليفي للتكامل الإقليمي في أفريقيا الذي يجري تجميعه بالاشتراك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي.

ثالثا- التكامل النقدي والمالي

١٠- تتألف معايير التوافق الاقتصادي الكلي لبرنامج التعاون النقدي الأفريقي، التي اعتمدها مجلس محافظي رابطة المصارف المركزية الأفريقية في اجتماعه العادي الأربعين المعقود في بريتوريا في آب/أغسطس ٢٠١٧، وعُدّلت في اجتماعه العادي الثالث والأربعين المعقود عبر الإنترنت في عام ٢٠٢١، من خمسة معايير أساسية وثلاثة معايير ثانوية. وتقضي المعايير الأساسية بضرورة عدم تجاوز معدل التضخم نسبة ٧ في المائة؛ وعدم تجاوز نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٥ في المائة؛ وعدم تجاوز تمويل المصرف المركزي لعجز الميزانية نسبة ٥ في المائة من الإيرادات الضريبية التي تحققت في العام السابق؛ وأن تكون الاحتياطيات من النقد الأجنبي مساوية لقيمة الواردات لمدة ٣ أشهر على الأقل؛ وأن تكون نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٦٥ في المائة. أما المعايير الثانوية فتشترط بلوغ نسبة إجمالي الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠ في المائة على الأقل، وألّا يتجاوز التغيّر في سعر الصرف الاسمي ±١٠ في المائة، وألا يقل استثمار رأس المال الحكومي عن ٣٠ في المائة من الإيرادات الضريبية.

١١- وفي عام ٢٠٢٣، استوفت ١٠ بلدان المعايير الأساسية الخمسة، وهي زيادة كبيرة، من ثلاثة بلدان في عام ٢٠٢٢. وقد امتثل نحو ٣٩ بلدا للمعايير المتعلقة بتغطية الواردات بالاحتياطيات من النقد الأجنبي وتمويل المصرف المركزي. واستوفى معيارَ التضخم ٢٨ بلدا فقط، وهو أقل عدد من البلدان يستوفي أيًّا من المعايير الأخرى. ولم يستوف المعايير الثانوية الثلاثة سوى بلدين. واستوفى معيار الإيرادات الضريبية ١٢ بلدا فقط، بينما لم يستوف أيُّ بلد جميع معايير التوافق الثمانية. واستوفت سبعةَ معايير أربعةُ بلدان في شمال أفريقيا وثلاثة في وسط أفريقيا وبلد واحد فقط في كل من شرق أفريقيا وجنوبها وغربها.[١٣]

١٢- وقد عانت المناطق دون الإقليمية التابعة لرابطة المصارف المركزية الأفريقية حتى تستوفي معايير التوافق بسبب أوجه عدم اليقين الكبيرة التي تكتنف الاقتصاد العالمي، وهو ما أدى إلى ارتفاع أعباء الديون وزيادة المدفوعات عن الفوائد زيادة كبيرة بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية. وفي السنوات الأخيرة، شهدت البلدان الأفريقية تضخما مرتفعا ونموا اقتصاديا ضعيفا، الأمر الذي زاد من تعقيد جهود تحصيل الإيرادات الضريبية في جميع أنحاء القارة.[١٤]

(١٣) Association of African Central Banks, “Summary progress report on the implementation of the 2023 African monetary cooperation program (AMCP)”, 46th annual meetings of the Association of African Central Banks, Port Louis, August 30–September 4 2024.

(١٤) African Union, African Tax Administration Forum and OECD Development Centre, Revenue Statistics in Africa 2024: Facilitation and Trust as Drivers of Voluntary Tax Compliance in Selected African Tax Administrations (Paris, OECD Publishing, 2024).

١٣- وفي شمال أفريقيا، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقات عمل لبناء القدرات في مصر وموريتانيا لزيادة الإيرادات الضريبية وذلك من خلال تحسين السياسة والإدارة الضريبيتين.

١٤- وقد وُضع نظام المدفوعات والتسويات الأفريقي لتحسين التجارة بين البلدان الأفريقية وتعزيز التجارة في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن المفترض أن يتيح النظام، بفضل تخفيف الضغط عن الحسابات الجارية وتقليص الطلب على السيولة بالعملات الأجنبية، فوائد جمّة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، أصبح النظام يضم ١٥ مصرفا مركزيا و١٢ محولا (منصة إلكترونية لتحويل المدفوعات بين المؤسسات المالية) وأكثر من ٥٠ مصرفا تجاريا.

١٥- وأصبحت الأموال المتداولة عبر الهاتف المحمول محركا للشمول المالي في جميع أنحاء أفريقيا. وقد تعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مؤسسة ''أفريكانِنْدا' (AfricaNenda) والبنك الدولي بشأن تقرير كشفوا فيه عن استخدام ٣١ نظاما إقليميا ومحليا للدفع الفوري لمعالجة حوالي ٤٩ مليار معاملة بقيمة ١ تريليون دولار تقريبا في عام ٢٠٢٣.[١٥] وقد زاد حجم المعاملات، على مدى السنوات الخمس الماضية، بنسبة ٤٧ في المائة سنويا، علما أن الزيادة في القيمة الإجمالية للمعاملات بلغت ٣٩ في المائة. غير أنه لا يزال ٢٧ بلدا لا يملك، حتى عام ٢٠٢٤، نظام دفع فوري، وبذلك يبقى نصف الأفارقة تقريبا يفتقرون إلى إمكانية استخدام نظام محلي للدفع الفوري. وعليه فإن استحداث نظام من هذا القبيل أمر بالغ الأهمية، إذ بإمكانه أن يكون بمثابة الأساس لبنية تحتية عامة رقمية لتعزيز الشمول في الاقتصاد الرقمي.

رابعا- التطورات التي شهدها قطاعا البنية التحتية والطاقة

١٦- رغم ما تكتسيه البنية التحتية من أهمية حاسمة للتنمية، بما أنها تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التكامل الإقليمي، فإن أفريقيا تعاني من عجز كبير في الاستثمار في البنية التحتية. فالمنطقة لا تستثمر سوى ٤ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في البنية التحتية.[١٦] ولتنفيذ مشاريع البنية التحتية في إطار 'برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا'، سيحتاج الأمر إلى حوالي ٣٦٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٤٠. والأمر الأكثر إلحاحا من ذلك هو أن المبالغ المطلوب توفيرها في إطار 'المرحلة ٢ من خطة العمل ذات الأولوية من برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا،' التي تغطي الفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٣٠، هي ١٦٠,٧ مليار دولار لتمويل ٦٩ مشروعا مهما، منها ٢٤

(١٥) Sabine Mensah and Jacqueline Jumah, "The state of inclusive instant payment systems in Africa: SIIPS 2024", (AfricaNenda Foundation, Economic Commission for Africa and World Bank, 2024).

(١٦) African Development Bank, "Infrastructure". Available at: www.afdb.org/en/topics-and-sectors/sectors/infrastructure (accessed on 27 December 2024).

مشروعا في مجال النقل، و١٨ مشروعا في مجال الطاقة، و١٦ مشروعا في مجال الموارد المائية العابرة للحدود، و١١ مشروعا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[١٧] وتشير تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن البلدان الأفريقية ستحتاج إلى إنفاق ١٢٠,٨ مليار دولار على معدات النقل بحلول عام ٢٠٣٠ لتلبية نمو الطلب على خدمات النقل الناجم عن إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.[١٨]

ألف- البنية التحتية للطرق

١٧- رغم أن نسبة ٨٠ في المائة من البضائع و٩٠ في المائة من المسافرين تسلك الطرق البرية،[١٩] فإن كثافة الطرق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تظل أقل بكثير مما هي عليه في أنحاء أخرى من العالم. فبلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا تتمتع بكثافة طرق تبلغ في المتوسط ٢٩,٥ كيلومترا لكل ١٠٠ كيلومتر مربع؛ أما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فلا يتجاوز هذا المتوسط ٢,٣ كيلومتر لكل ١٠٠ كيلومتر مربع.[٢٠] وفي مؤشر تطوير الأسفار والسياحة لعام ٢٠٢٤، سجلت موريشيوس أعلى كثافة طرق في أفريقيا، حيث جاءت في المرتبة ٢٥ عالميا، مسجلةً ١٣٩,٩٦ كيلومترا لكل ١٠٠ كيلومتر مربع، بينما جاءت تشاد في ذيل الترتيب في أفريقيا وحلت في المرتبة ١١٦ عالميا، إذ سجّلت ٦١,٥٩ كيلومترا لكل ١٠٠ كيلومتر مربع.[٢١] وخلُص صندوق النقد الدولي، مستخدما مقياسا جديدا لتقييم جودة الطرق، وذلك بقياس متوسط سرعة التنقل بين المدن الكبرى استنادا إلى بيانات مستمدة من خدمة تخطيط مسارات الطرق عبر الإنترنت، إلى أن جنوب أفريقيا، وهي من بين البلدان الأفريقية الـ ٤٩ التي شملها التحليل، سجلت أعلى متوسط سرعة، وهو ١٠٠ كيلومتر في الساعة، بينما سجلت رواندا أدنى متوسط سرعة، وهو ٤٧ كيلومترا في الساعة.[٢٢]

١٨- وسيربط الطريق السريع أبيدجان – لاغوس، الذي يبلغ طوله ١ ٠٢٨ كيلومترا، بين الموانئ والمدن الرئيسية في غرب أفريقيا، بما في ذلك لاغوس، في نيجيريا؛ وأبيدجان، في كوت ديفوار؛ وأكرا، في غانا؛ وكوتونو، في بنن؛ ولومي، في توغو. وسيتيح هذا الطريق السريع أيضا لبوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر، وجميعها بلدان غير ساحلية، إمكانية الوصول إلى الموانئ البحرية عن طريق ربطها بالممرات بين الشمال والجنوب. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على

(١٧) African Union Development Agency. Programme for Infrastructure Development in Africa (PIDA): First 10-Year Implementation Report (Midrand, 2023).

(١٨) Economic Report on Africa 2025

(١٩) African Development Bank, “Cross-border road corridors: expanding market access in Africa and nurturing continental integration”, 9 November 2024.

(٢٠) Africa Finance Corporation, State of Africa’s Infrastructure Report 2024: the Infrastructure Imperative: Igniting Africa’s Industrial Renaissance.

(٢١) World Economic Forum, Travel & Tourism Development Index 2024: Insight Report (Cologny, 2024).

(٢٢) Mariano Moszoro and Mauricio Soto, “Road quality and mean speed score”, IMF Working Papers, Vol. 2022, No. 095 (International Monetary Fund, 2024).

عناصر تيسير النقل في المشروع في تموز/يوليه ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يبدأ التنفيذ الفعلي في عام ٢٠٢٥.[٢٣] وفي بلدان اتحاد المغرب العربي، من الأهمية بمكان تمديد الطريق السيار رقم ٣، الذي يمتد من تونس العاصمة إلى بوسالم في تونس، ومن ثم إلى الحدود مع الجزائر. وبعد دراسة للجدوى المالية، تقرر اللجوء إلى الصفقات العمومية في عقد الإنشاء، على أن تُقدم مساهمات تمويلية من الجهات المانحة الدولية، وألا تُستخدم أي شراكة بين القطاعين العام والخاص بعد اليوم.[٢٤]

١٩- وفي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بدأت في عام ٢٠٢٣ دراسات الجدوى لبناء جسر فوق نهر أوبانغي ولتطوير الوصلات المفقودة في ممر الطريق من بانغي إلى كمبالا عبر كيسانغاني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي ممر الطريق من كيسانغاني إلى بوجومبورا في بوروندي في عام ٢٠٢٣. [٢٥] وثمة مشروع هام آخر في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بلغ مرحلته المالية الختامية، يتمثل في تشييد جسر فوق نهر 'نتم' بالقرب من كامبو، بالكاميرون، على الطريق العابر للحدود بين كريبي، بالكاميرون، وباتا، بغينيا الاستوائية.[٢٦]

٢٠- وتوصلت اللجنة الفنية المشتركة لمشروع ممر ميناء لامو-جنوب السودان-إثيوبيا، في اجتماعيها الثاني والثالث، اللذين نظمتهما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالشراكة مع حكومة كينيا وعُقدا في آب/أغسطس ٢٠٢٤، إلى توافق في الآراء بشأن تعزيز ولاية وإدارة هيئة تطوير ممر ميناء لامو-جنوب السودان-إثيوبيا.

باء- النقل بالسكك الحديدية

٢١- النقل بالسكك الحديدية في أفريقيا ليس متطورا، حيث لا تزيد شبكة السكك الحديدية فيها عن ٨٧ ألف كيلومتر في القارة بأسرها التي تمتد مساحتها على أكثر من ٢٩ مليون كيلومتر مربع.[٢٧] ورغم أن أفريقيا تمثل ٢٢ في المائة من مساحة اليابسة في العالم ويعيش فيها ١٧ في المائة من سكانه، فإن حصتها من سوق السكك الحديدية العالمية لا تتجاوز نسبة تتراوح بين ٧ و٨ في المائة.[٢٨] ومع أن 'شبكة السكك الحديدية الأفريقية'

---

(٢٣) Single African Market, "Lagos Corridor Highway Development Project materialized", 3 July 2024.

(٢٤) Gnetnews, "Tunisie : Le gouvernement renonce au recours au PPP pour la réalisation de l'autoroute Boussalem – frontières algériennes", GlobalNet, 12 March 2024.

(٢٥) African Development Bank, "Multinational: feasibility studies for the construction of a bridge over the Oubangui River, the development of missing links in the Bangui-Kisangani-Kampala and Kisangani-Bujumbura road corridors, and transport, trade and transit facilitation along the two corridors". Available at https://mapafrica.afdb.org/en/projects/46002-P-Z1-DZ0-019 (accessed on 30 December 2024).

(٢٦) African Union, "Project for the construction of the bridge over the Ntem River located on the Kribi-Campo-Bata transnational road linking the Republic of Cameroon and the Republic of Equatorial Guinea", Programme for infrastructure development in Africa.

(٢٧) Africa Finance Corporation, State of Africa's Infrastructure Report 2024.

(٢٨) International Union of Railways, "Dakar declaration on the financing of rail projects in Africa".

هي إحدى المبادرات الـ١٥ الرئيسية في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، ورغم الخطط التي تقضي بإضافة ٣٠ ٢٠٠ كيلومتر من خطوط السكك الحديدية الجديدة في إطار 'المرحلة الأولى من خطة العمل ذات الأولوية'، فإن ما أُنجز لا يتجاوز ٤ آلاف كيلومتر.[٢٩] وتكمن العقبة الرئيسية التي تحول دون تقدم هذه المشاريع في قلة اهتمام القطاع الخاص بها.

٢٢- وثمة ستة مشاريع فقط، من بين المشاريع الـ ٦٩ المدرجة في إطار 'المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية'، التي تركز على البنية التحتية للسكك الحديدية، ويوجد معظمها في شرق أفريقيا. ويمر مشروع سكة حديد ميناء لامو-جنوب السودان-إثيوبيا، الذي يبلغ طوله نحو ٥٠٠ ٢ كيلومتر، بمراحل شتى من التطوير: فالجزء الكيني يخضع لدراسات الجدوى، والجزء الإثيوبي في مرحلة الجدوى المسبقة، والجزء الخاص بجنوب السودان في مرحلة تهيئة البيئة المواتية.[٣٠] وبالإضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلق بخط السكة الحديدية ذات التباعد العادي الممتد من كينيا إلى رواندا عبر أوغندا، فقد عينت أوغندا في آب/أغسطس ٢٠٢٤ مقاولا لتطوير جزء مالابا-كمبالا. ومن المتوقع أن تبدأ الأشغال المقررة في إطار هذا العقد، الذي يخضع لموافقة وزير العدل الأوغندي، في نهاية عام ٢٠٢٤.[٣١] وفي ما يتعلق بالممر الأوسط، يجري إنشاء خمسة أجزاء من خط السكة الحديدية ذات التباعد العادي الذي يربط بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي منتصف عام ٢٠٢٤، كان المشروع يوظف بصورة مباشر ٢٤٦ ٤٠ شخصا واستفاد منه بصورة غير مباشرة ٨٨٠ ١٥٠ شخصا إضافيا. وبلغت قيمة العقود الممنوحة ١,٤٥ مليار دولار في المجموع.[٣٢] وافتتحت جمهورية تنزانيا المتحدة شطرين من السكة الحديدية ذات التباعد العادي في عام ٢٠٢٤. وبمجرد بدء تشغيل الخط الرابط ببوروندي، من المتوقع أن ينقل البَلدان ثلاثة ملايين طن من المعادن سنويا إلى ميناء دار السلام.[٣٣]

جيم- النقل الجوي

٢٣- لقد أُطلقت السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وهو مشروع محوري في خطة عام ٢٠٦٣، بهدف توحيد سوق النقل الجوي في أفريقيا. وبتحسين الربط، ستعمل السوق الموحدة على تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتحفيز التجارة والسياحة بين البلدان الأفريقية، وتسريع عملية تنفيذ قرار ياموسوكرو. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٥، بلغ

(٢٩) African Union Development Agency. Programme for Infrastructure Development in Africa.

(٣٠) LAPSSET Corridor Development Authority, "Railway". Available at https://lapsset.go.ke/railway/ (accessed on 27 December 2024).

(٣١) The East African, "Uganda selects Turkish firm for Malaba-Kampala SGR", 1 August 2024.

(٣٢) Business Africa Magazine, "Tanzania's $1.45 billion standard gauge railway revolutionizes regional connectivity", 4 July 2024.

(٣٣) Nuzulack Dausen, "Tanzania launches $3.1 billion railway in drive to boost infrastructure", Reuters.

عدد البلدان الموقعة على التعهد الرسمي بالمضي قدما في تنفيذ قرار ياموسوكرو تنفيذا ملموسا وغير مشروط ٣٨ بلدا.[٣٤]

٢٤- ويملك قطاع الطيران إمكانات هائلة للنمو في أفريقيا. ولا تمثل المنطقة حاليا سوى ٢,١ في المائة من نشاط النقل الجوي العالمي.[٣٥] ووفقا للاتحاد الدولي للنقل الجوي، فإن فتح الأسواق وتحسين الربط في ١٢ بلدا أفريقيا رئيسيا يمكن أن يؤدي إلى استحداث ١٥٥ ألف فرصة عمل وإلى إضافة مبلغ سنوي إلى ناتجها المحلي الإجمالي قدره ١,٣ مليار دولار.[٣٦]

٢٥- وفي عام ٢٠٢٣، أفادت التقارير بأن الأجواء المفتوحة في جميع أنحاء أفريقيا ستزيد من أعداد المسافرين من ٣١,٢ مليون إلى ٤٧,١ مليون شخص، وستخفِّض متوسط الأسعار بنسبة ٢٦ في المائة، وهو ما سينتج عنه توفير في الأسعار يُقدر بنحو ١,٤٦ مليار دولار سنويا. ومن المتوقع أن يفضي تحرير سوق الطيران على هذا النحو إلى استحداث أكثر من ٩٦ ٤٤٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في قطاع الطيران والتحفيز على حدوث ٤ ملايين زيارة سياحية إضافية، وهو ما سيؤدي إلى توليد ١,٦٥ مليار دولار في شكل إنفاق سياحي وإلى استحداث ٢٦٧ ٥٣٠ فرصة عمل في هذا القطاع. وبوجه عام، يمكن أن يؤدي تعزيز نشاط الطيران إلى استحداث ٥٨٨ ٧٥٠ فرصة عمل وإلى تمكين الناتج المحلي الإجمالي من اكتساب ٤ مليار دولار إضافية. وسيكون التأثير الاقتصادي متباينا من بلد إلى آخر، وفقا لمدى تحرير الخدمات الجوية وحجم السوق، حيث ستتراوح الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٠٦ في المائة إلى ٢,٢١ في المائة إلى ما فوق مستويات عام ٢٠١٩.[٣٧]

دال- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٦- كانت أفريقيا، وفقا لبيانات عام ٢٠٢٣، المنطقة التي تسود فيها أدنى معدلات استخدام الإنترنت، إذ لم يَستخدم الإنترنت في الأشهر الثلاثة التي سبقت إجراء الاستطلاع سوى ٣٧,١ في المائة من السكان، وهو ما يعني ارتفاع هذه النسبة التي لم تكن تتجاوز ٣٣,٩ في المائة في عام ٢٠٢٢.[٣٨] ويتناقض هذا مع ما هي عليه الحال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث بلغت نسبة الاستخدام ٦٥,٩ في المائة، أي أقل بقليل من المتوسط

(٣٤) African Union, “Malawi becomes 38th African country to join Africa's Single Air Transport Market”, 20 February 2025.

(٣٥) International Air Transport Association, “IATA’s ‘Focus Africa’ to strengthen aviation’s contribution to African development”, 3 April 2023.

(٣٦) International Air Transport Association, “The Single African Air Transport Market (SAATM)”. Available at www.iata.org/en/about/worldwide/ame/saatm/ (accessed on 30 December 2024).

(٣٧) International Air Transport Association, Continental Study on the Benefits of the Single African Air Transport Market (SAATM) and Communication Strategy for SAATM Advocacy (2023). Available at https://www.afcac.org/wp-content/uploads/bsk-pdf-manager/2023/09/Continental_Study.pdf.

(٣٨) International Telecommunication Union, “Connectivity, use”, DataHub. Available at https://datahub.itu.int/data/?e=1&i=11624 (accessed on 30 December 2024).

العالمي الذي يبلغ ٦٧,٤ في المائة.[٣٩] أما في المناطق الريفية في أفريقيا، فلا تتجاوز النسبة ٢٢,٧ في المائة، مقارنة بما هي عليه في المناطق الحضرية حيث تبلغ ٥٦,٦ في المائة.[٤٠] وتتفاوت فرص الحصول على الإنترنت تفاوتا كبيرا بين البلدان الأفريقية. فالبيانات المتعلقة بعام ٢٠٢٢ تبين أن ٨٩,٩ في المائة من السكان في المغرب و٨٨,٤ في المائة في ليبيا أفادوا بأنهم استخدموا الإنترنت في الأشهر الثلاثة السابقة، لكن هذه المعدلات متدنية بكثير في جنوب السودان (١٢,١ في المائة) وفي بوروندي (١١,٣ في المائة).[٤١]

٢٧- ومن المتوقع أن يمثّل اقتصاد الإنترنت ٥,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥، مساهمًا بنحو ١٨٠ مليار دولار في الناتج الاقتصادي لأفريقيا؛ ومن المتوقع أن ترتفع هذه المساهمة، بحلول عام ٢٠٥٠، إلى ٧١٢ مليار دولار.[٤٢] ويُنتظر أن يؤدي تنفيذ ١١ مشروعا من مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار 'المرحلة ٢ من خطة العمل ذات الأولوية' إلى تحقيق تحسن كبير في فرص الحصول على الإنترنت وفي جودته وفي القدرة على تحمل تكلفته في جميع أنحاء القارة. وثمة سبعة مشاريع موجهة نحو الربط بين الأقطار بواسطة كابلات الألياف البصرية، ومنها مشروعان لاستحداث مراكز بيانات إقليمية لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومشروع واحد لإنشاء كابل ألياف ضوئية عالي السعة يربط بين إلدوريت في كينيا، وجوبا في جنوب السودان، ومشروع آخر لإنشاء نقطة إقليمية لتبادل الإنترنت في كوت ديفوار لخدمة غرب أفريقيا.[٤٣] وكشف حادث انقطاع الكابلات البحرية في آذار/مارس ٢٠٢٤، الذي أثّر على ١٣ بلدا من بلدان غرب أفريقيا، عن الحاجة الملحة إلى تحسين قدرة شبكة الإنترنت على الصمود،[٤٤] وهو ما يؤكد أهمية توسيع البنية التحتية، بما في ذلك إيجاد المزيد من كابلات الألياف الأرضية، للحفاظ على الربط أثناء الاضطرابات الدولية.

٢٨- ووقّعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركة غوغل، في منتدى الأعمال الأفريقي لعام ٢٠٢٤، على مذكرة تفاهم لتعزيز وتسريع التحول الرقمي في أفريقيا.[٤٥] ويركز الاتفاق على تحسين المهارات الرقمية لدى الشباب، وتعزيز منظومات عمل الشركات الناشئة، وتحسين الشمول المالي، وتوطيد الأمن السيبراني، والتشجيع على الأبحاث بشأن السياسات في مجال الذكاء الاصطناعي لتوجيه مقرري السياسات.

---

[٣٩] المرجع نفسه.

[٤٠] المرجع نفسه.

[٤١] المرجع نفسه.

[٤٢] International Finance Corporation, "E-conomy Africa 2020: Africa's $180 billion Internet economy future".

[٤٣] https://pp2.au-pida.org/approved-projects/

[٤٤] Internet Society, "2024 West Africa Submarine Cable Outage Report", April 2024

[٤٥] ECA, "ECA and Google sign agreement to foster and accelerate digital transformation in Africa", 19 February 2024

هاء- الطاقة

٢٩- في عام ٢٠٢١، لم يكن حوالي ٦٠٠ مليون شخص في أفريقيا، أو ٤٣ في المائة من السكان، يحصلون على الكهرباء، وهو ما يجعل مسألة الحصول على الطاقة بأسعار معقولة مسألة ذات أولوية.[٤٦] ولكي تتمكن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من تحقيق حصول جميع السكان على الكهرباء بأسعار معقولة بحلول عام ٢٠٣٠، لابد من ربط ٩٠ مليون نسمة في كل عام بشبكة الكهرباء. وتحرز رواندا وغانا وكينيا تقدما كبيرا نحو تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، وذلك بتحقيق حصول الجميع على الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠.[٤٧] وفي عام ٢٠٢٢، بلغت المعدلات ٨٥,١ في المائة في غانا، و٧٦, في المائة في كينيا، و٥٠,٦ في المائة في رواندا.[٤٨] وفي المقابل، سجلت بوروندي (١٠,٣ في المائة) وجنوب السودان (٨,٤ في المائة) أدنى المعدلات من حيث الحصول على الكهرباء في عام ٢٠٢٢.[٤٩] وبالإضافة إلى ذلك، كان ٩٧٠ مليون شخص في أفريقيا يفتقرون إلى مرافق الطهي النظيفة في عام ٢٠٢١.[٥٠] ويعد غاز النفط المسال الوقود المفضل للطهي في المناطق الحضرية، لكن الزيادات الأخيرة في الأسعار جعلت تكلفته باهظة بالنسبة لثلاثين مليون شخص في جميع أنحاء القارة، وهو ما أجبر الكثيرين على العودة إلى استخدام الكتلة الأحيائية التقليدية.[٥١]

٣٠- ويزداد الطلب على الطاقة في أفريقيا بوتيرة مضاعفة مقارنة بمعدل النمو العالمي. وبذلك تتاح للقارة الفرصة لأن تكون رائدة في مجال الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية عن طريق مصادر الطاقة المتجددة.[٥٢] فالطاقة الكهرومائية تتيح ٤٠ في المائة من الكهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لكن تبقى ٩٠ في المائة من الإمكانات التي تتمتع بها القارة في هذا المجال غير مستغلة. وفي عام ٢٠٢٣، جرى تركيب ٢ جيجاوات إضافية من الطاقة الكهرومائية، فزاد بذلك إجمالي استغلال هذه الطاقة إلى ٤٢ جيجاوات.[٥٣] لكن لكي يتسنى تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة في أفريقيا، يعد تنفيذ مشاريع الطاقة المدرجة في إطار 'المرحلة ٢ من خطة العمل ذات الأولوية' أمرا في غاية الأهمية. وتشمل المشاريع الـ ١٨ تسعة مشاريع لتوليد الطاقة الكهرومائية (ستة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط

(٤٦) International Energy Agency, "Key findings", 2022. Available at www.iea.org/reports/africa-energy-outlook-2022/key-findings.

(٤٧) المرجع نفسه.

(٤٨) World Bank, "Access to electricity (% of population)", World Development Indicators. Available at https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS (accessed on 27 December 2024).

(٤٩) المرجع نفسه.

(٥٠) International Energy Agency, "Key findings"

(٥١) المرجع نفسه.

(٥٢) International Hydropower Association, "Region profile: Africa". Available at www.hydropower.org/region-profiles/africa (accessed on 27 December 2024).

(٥٣) المرجع نفسه.

أفريقيا)، وسبعة مشاريع لخطوط الإرسال، ومحطة للطاقة الكهروضوئية في مالي، وخط أنبوب النفط الخام الذي يربط ميناء لامو بكينيا بجنوب السودان.

٣١- ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاؤها دورة تدريبية رفيعة المستوى بشأن السياسات واللوائح التنظيمية تناولت تنظيم سوق الكهرباء، عُقدت في الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠٢٤ في نيروبي. ويمثل التدريب خطوة مهمة في المضي قدما في سبيل إنفاذ خطة إصلاح القطاع الكهربائي في أفريقيا وزيادة مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للطاقة النظيفة. (٥٤)

واو- تمويل البنية التحتية

٣٢- تشير تقديرات وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية إلى أن تنفيذ 'المرحلة ٢ من خطة العمل ذات الأولوية' بحلول عام ٢٠٣٠ سيحتاج إلى ١٦٠,٧ مليار دولار، وأن يكون توزيع الاستثمار بتخصيص ٢٧ في المائة للمشاريع على نطاق القارة، و٢٥ في المائة لغرب أفريقيا، و٢٤ في المائة لشرق أفريقيا، و١٠ في المائة لشمال أفريقيا، و ٩ في المائة للجنوب الأفريقي، و٥ في المائة لوسط أفريقيا.(٥٥) غير أن تقديرات مصرف التنمية الأفريقي تشير إلى أن أفريقيا تواجه فجوة سنوية في تمويل البنية التحتية بكلفة تبلغ ما بين ٦٨ مليار دولار و١٠٨ مليار دولار.(٥٦) وكانت الحكومات الأفريقية والشركاء الدوليون مثل الصين يمثلون تقليديا الجهات الرئيسية المحركة للاستثمار في البنية التحتية في أفريقيا. بيد أن القيود المالية كشفت عن ضرورة إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة والتكنولوجيا والخبرات ليتسنى تقديم خدمات تتسم بمزيد من الكفاءة والفعالية من حيث التكاليف.

٣٣- ويضطلع القطاع الخاص بدور حاسم في تطوير البنية التحتية في أفريقيا، لا سيما في مجال توليد الطاقة، حيث تضخ قرابة ٤٠ في المائة من الاستثمارات المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية.(٥٧) وهذا النجاح الذي حققته أفريقيا مع منتجي الطاقة المستقلين، الذين تمثل استثماراتهم ٧٠ في المائة من استثمارات الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، يتناقض مع الاستثمارات الخاصة المتدنية في النقل والصرف الصحي. وقد انتقلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأخص إلى القطاع التجاري المملوك للقطاع الخاص. ومن العوائق التي تحول دون زيادة مشاركة القطاع الخاص عدم وجود مشاريع قابلة للتمويل، وقلة الأموال

(٥٤) Economic Commission for Africa, "ECA and partners conclude training on electricity market design in Nairobi", 7 June 2024.

(٥٥) African Union Development Agency. Programme for Infrastructure Development.

(٥٦) ECA, "Public-private partnerships needed to bridge infrastructure development gap in Africa", 16 November 2023.

(٥٧) ECA, Scoping Study on Infrastructure Public–Private Partnerships in Africa with a Focus on Cameroon, Côte d'Ivoire, Kenya, Malawi, Uganda and Zambia (2023).

المخصصة لإعداد المشاريع، والقصور في المهارات التقنية، وضعف الأطر التنظيمية. ولمواجهة هذه التحديات، تعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع خطط عمل لتحسين الاستعداد للشراكات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها في هذه البلدان. ويعد تطوير سوق لشراكات حيوية بين القطاعين العام والخاص أمرا بالغ الأهمية لجذب رؤوس أموال القطاع الخاص لتوظيفها في تطوير البنية التحتية في المنطقة.

٣٤- ويتسبب عبء الديون الهائل الذي تنوء به أفريقيا في تحويل موارد حيوية بعيدا عن قطاعات أساسية مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية. وعليه فإن تحسين القدرة على تحمل الديون أمر بالغ الأهمية لضمان الاستقرار المالي وإتاحة المزيد من هامش المناورة المالي لتوظيف استثمارات حيوية. ومن الضروري تعميق التكامل المالي في أفريقيا لقطع دابر أزمتي المديونية الحرجة ونقص السيولة. وتتيح أسواق السندات الإقليمية أداة قوية لتعبئة المدخرات وتوزيع المخاطر وتمويل مشاريع البنية التحتية ذات الأهمية القصوى.[٥٨]

خامسا- الإدماج الاجتماعي

٣٥- حدد الاتحاد الأفريقي موضوع التعليم ليكون الموضوع الرئيسي لعام ٢٠٢٤، مشددا على الحاجة الملحة لجعل أفريقيا قادرة على السير على طريق تحقيق الغايات المحددة في إطار الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. وتوجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نسبة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أكبر مما هي عليه الحال في أي منطقة إقليمية أو دون إقليمية أخرى، إذ لا يذهب إلى المدرسة على وجه التقريب طفلٌ واحد من كل خمسة أطفال بلغوا سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية.[٥٩] وبالإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة الأمية بين الأفارقة ٣٠,١ في المائة، في عام ٢٠٢٣.[٦٠] ورغم الزيادة المتواضعة والحقيقية في تمويل التعليم بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٢١، مدفوعة أساسا بالمساهمات الحكومية (٦٩ في المائة من إجمالي الإنفاق على التعليم)، ظل متوسط نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي خصصتها البلدان الأفريقية للتعليم في عام ٢٠٢١ في حدود ٣,٧ في المائة.[٦١] ولا ترقى هذه النسبة إلى مستوى المعايير الموصى بها دوليا والمحددة بنسبة ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و١٥ في المائة من إجمالي

(٥٨) ECA, Economic Report on Africa 2023: Building Africa's Resilience to Global Economic Shocks (Addis Ababa, 2023).

(٥٩) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and African Union Commission, Education in Africa: Placing Equity at the Heart of Policy (Paris, Dakar and Addis Ababa, 2023).

(٦٠) World Bank, "Literacy rate, adult total (% of people ages 15 and above)", UIS Database. Available at https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS (accessed on 14 January 2025).

(٦١) World Bank and United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, "Education finance watch 2023: special edition for the African Union Year of Education 2024" (Washington D.C. and Paris, 2023).

الإنفاق العام. ولم تَستوف معيار الناتج المحلي الإجمالي المحدد بنسبة ٤ في المائة سوى جماعتين اقتصاديتين إقليميتين هما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي واتحاد المغرب العربي.[٦٢]

٣٦- وستتعرض النظم الصحية في أفريقيا لضغوط نتيجة للتغيرات الديموغرافية والحضرية والوبائية. وعلاوة على ذلك، تعتمد المنطقة اعتمادا كبيرا على الواردات من الأدوية التي بلغت قيمتها في المجموع ١٥,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، مقارنة بالصادرات التي لم تتجاوز ١,٤ مليار دولار.[٦٣] والقدرة المحدودة على تصنيع الأدوية الموجودة حاليًّا موجهة نحو أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة، مثل إعادة التغليف وعمليات التعبئة والتجهيز النهائي. ويتيح هذا الوضع فرصة لاستثمارات القطاع الخاص، وهو ما يمكن أن يعزز قدرات الإنتاج الصيدلاني.

٣٧- وفي أيار/مايو ٢٠٢٤، أقر وزراء الصحة والمالية والتجارة والخبراء والشركاء الإنمائيون الأفارقة استراتيجية لنقل مبادرة الأدوية المدرجة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مرحلة بدء تشغيل آلية الشراء الجماعي بقيادة المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها.[٦٤] وكان الهدف من هذه الخطوة هو الحفاظ على التقدم والزخم في تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والشروع في التصنيع وضمان الأمن الاقتصادي والصحي في جميع أنحاء القارة.

سادسا- الهجرة وحرية تنقل الأشخاص

٣٨- لقد حظي البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار بتصديق أربعة بلدان فقط هي رواندا وسان تومي وبرينسيبي ومالي والنيجر.[٦٥] وهذا العدد من التصديقات أقل بكثير من العدد المطلوب لدخول البروتوكول حيز التنفيذ وهو ١٥ تصديقا. ويعد تعزيز حرية تنقل الأشخاص أمرا بالغ الأهمية لضمان استفادة البلدان الأفريقية استفادة كاملة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٣٩- وعلى صعيد المناطق دون الإقليمية، حققت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا تقدما في تيسير حرية تنقل مواطني الجماعتين بينهما أكثر مما حققته أي منطقة أخرى، رغم ما يثيره إعلان انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من شكوك بشأن مستقبل حرية التنقل داخل هذه الكتلة. أما

(٦٢) المرجع نفسه.

(٦٣) ECA calculations based on World Bank, “Trade statistics by product (HS 6-digit)”, World Integrated Trade Solution. Available at https://wits.worldbank.org/trade/country-byhs6product.aspx (accessed on 7 August 2024).

(٦٤) Economic Commission for Africa, “Roadmap to operationalize Pharma Initiative into start-up phase of the African Pooled Procurement Mechanism adopted”, 16 May 2024.

(٦٥) ECA, “Free movement of people, a catalyst for trade”, 29 March 2023.

على الصعيد القُطري، فقد شرَعت كل من بنن ورواندا وسيشيل وغامبيا في السماح بدخول جميع الأفارقة إلى أراضيها بدون تأشيرة. [٦٦] وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، أعلنت غانا أنها ستسمح بدخول جميع المواطنين الأفارقة بدون تأشيرة بدءا من عام ٢٠٢٥.

٤٠- وفي إطار المشروع المشترك الذي يحمل عنوان ''الهجرة الدولية في أفريقيا: بلورة خطاب إيجابي وإزالة الحواجز أمام التنقل''، أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسات عن سبل تحسين حرية تنقل الأشخاص ومسارات تنقل اليد العاملة وقابلية نقل المهارات في زامبيا وغانا وكينيا. ورغم توقيع البلدان الثلاثة جميعا على البروتوكول، فهي لم تصدق عليه بعد، لأنها تشعر بالقلق إزاء التحديات الإدارية وما يمكن أن ينجر عن حرية التنقل من انعكاسات. ولوحظ في هذه الدراسات أن القرار الذي اتخذته كينيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ بإلغاء شروط التأشيرة بالنسبة لجميع الجنسيات قد أخّر قدوم المسافرين من بعض البلدان، لأنه كان بإمكانهم في السابق الدخول بدون تأشيرة ولكن بات يتعين عليهم الآن الحصول على تصريح إلكتروني للسفر يكلف ٣٤ دولارا. وخففت زامبيا من قيود التأشيرة للأفارقة أيضا، فباتت تسمح بدخول مواطني ١٤ بلدا بدون تأشيرة والمكوث لمدة تصل إلى ٩٠ يوما للسياحة أو لمدة ٣٠ يوما للعمل عن كل ١٢ شهرا، وتُمنح تأشيرات عند الوصول لمواطني ١٢ بلدا آخر لفترات مماثلة. وذكرت غانا أنها تعتزم تنفيذ سياسة الحصول على التأشيرة عند الوصول لمواطني جميع البلدان الأفريقية. ويعد تعزيز حرية تنقل الأشخاص أمرا بالغ الأهمية لضمان استفادة البلدان الأفريقية استفادة كاملة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٤١- ونظّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ في أديس أبابا، لتقييم ما أحرز من تقدم في تنفيذ الاتفاق العالمي منذ اعتماده في عام ٢٠١٨. وستُقدّم التوصيات المنبثقة عن هذا الاجتماع في الاستعراض العالمي المقبل، المقرر إجراؤه في أثناء منتدى استعراض الهجرة الدولية في عام ٢٠٢٦.

سابعا- الصلة بين الحوكمة والسلم والأمن والتكامل الإقليمي

٤٢- تعد الحوكمة القوية والسلم والأمن أمورا حاسمة لتحقيق الأهداف والتطلعات الإنمائية للقارة، بما في ذلك تحقيق المزيد من التكامل الإقليمي.

(٦٦) African Union and African Development Bank, "Visa Openness Index", Available at www.visaopenness.org (accessed on 30 December 2024).

٤٣- وفي شمال أفريقيا، أدى النزاع في السودان إلى تشريد أكثر من ١٢,٣ مليون شخص بين نيسان/أبريل ٢٠٢٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠٢٥.[٦٧] وكانت تشاد وجنوب السودان ومصر هي البلدان التي اتجه إليها معظم أولئك الذين لجأوا إلى بلد آخر. وقد حاولت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التوسط بين أطراف الصراع، لكنها لم تحقق نتائج كبيرة تذكر.[٦٨]

٤٤- وفي غرب أفريقيا، أعلنت بوركينا فاسو ومالي والنيجر في كانون الثاني/يناير عن رغبتها في الانسحاب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ردا على العقوبات التي فرضتها عليها الجماعة. وبموجب المعاهدة المنقحة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يصبح انسحاب الدولة العضو نافذا بعد سنة واحدة من الإخطار بالانسحاب. ورغم رفع معظم العقوبات في شباط/فبراير ٢٠٢٤، إلا أن البلدان الثلاثة عمدت في تموز/يوليه ٢٠٢٤ إلى تشكيل تحالف دول الساحل. وبالنظر إلى أن هذه البلدان الثلاثة هي دول غير ساحلية، فهي تعتمد كليا على طرق التجارة عبر بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الساحلية، لذا فإن خروجها من هذه الجماعة يمكن أن يثير تحديات اقتصادية، مثل إعادة فرض التعريفات الجمركية وارتفاع تكاليف المعاملات، وهو ما يجعل الواردات أكثر كلفة والصادرات أقل قدرة على المنافسة. وإذا كانت هذه البلدان لم تعرب عن رغبتها في مغادرة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، فإن خروجها من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد يجعل التعاون الاقتصادي أكثر صعوبة.[٦٩] ويمكن أن يعرقل هذا الخروج أيضا إدارة 'فرنك الجماعة المالية الأفريقية' في غرب أفريقيا ويعوق خطط إدخال عملة 'الإكو' الموحدة في جميع بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤٥- وفي وسط أفريقيا، أنهت الأمم المتحدة، في حزيران/يونيه ٢٠٢٤، المرحلة الأولى من الانسحاب ثلاثي المراحل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجاء ذلك في أعقاب اعتماد مجلس الأمن قراره ٢٧١٧ (٢٠٢٣)، الذي قرر فيه الشروع في الانسحاب التدريجي والمسؤول والمستدام للبعثة وتسليم المسؤوليات تدريجيا إلى حكومة البلد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، نشرت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بعثتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم الحكومة في استعادة السلم والأمن في شرق البلاد. وفي تموز/يوليه ٢٠٢٤، اتخذ مجلس الأمن قراره ٢٧٤٦ (٢٠٢٤)، الذي أذِن فيه لبعثة تحقيق الاستقرار بتقديم الدعم بعثة الجماعة الإنمائية. وإذا استمر الصراع، فقد يمتد إلى

(٦٧) Operational Data Portal, "Sudan situation". Available at https://data.unhcr.org/en/situations/sudansituation (accessed on 10 January 2025).

(٦٨) Al-Jazeera, "Sudan suspends membership in IGAD regional bloc", 20 January 2024

(٦٩) Think Tank, "'Sahelexit' in West Africa: implications for ECOWAS and the EU", 26 April 2024.

بلدان البحيرات الكبرى، مع ما قد يترتب عن ذلك من عواقب مدمرة ومن زيادة في تقويض التقدم المحرز على صعيد التكامل الإقليمي. (٧٠)

٤٦- وفي شرق أفريقيا، من المأمول أن تساعد جهود الوساطة الإقليمية والعالمية على التوصل إلى حل سلمي للنزاعات العالقة بين بعض البلدان بشأن استخدام مياه نهر النيل والحصول على منفذ على البحر في خليج عدن. (٧١)

٤٧- وأعلنت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في تموز/يوليه ٢٠٢٤، عن انسحاب قوات بعثتها في موزامبيق من مقاطعة كابو ديلغادو، الواقعة في شمال البلاد، إيذانا بانتهاء مهمة حفظ السلام هناك. (٧٢) وقامت البعثة بدور هام في مكافحة الإرهاب في الإقليم.

٤٨- وفي عام ٢٠٢٣، انتقل مركز العالمي للإرهاب من الشرق الأوسط إلى منطقة الساحل. ففي بوركينا فاسو وحدها، أودت الهجمات الإرهابية، وعددها ٢٥٨ هجوما، بحياة ألفي شخص تقريبا، وقد حدث نحو ربع الوفيات المرتبطة بالإرهاب في ذلك العام. ومن البلدان العشرة الأكثر تضررا من الإرهاب في عام ٢٠٢٣، كان نصفها في أفريقيا. وهذه البلدان الخمسة (بوركينا فاسو والصومال ومالي والنيجر ونيجيريا) شهدت جميعها مستوى معينا من الصراع، وهو ما زاد من وقوعها عرضة للإرهاب. (٧٣) ولا تزال المنطقة الحدودية الثلاثية التي شكلتها بوركينا فاسو ومالي والنيجر المنطقة الأكثر تضررا، إذ كانت هذه المنطقة مسرحا لستين في المائة من الهجمات.

٤٩- وقد أُجريت العديد من الانتخابات في عام ٢٠٢٤، بما في ذلك السنغال في مارس/آذار، وجنوب أفريقيا في حزيران/يونيه، ورواندا في تموز/يوليه، والجزائر في أيلول/سبتمبر، وبوتسوانا، وتونس، وموزامبيق، في تشرين الأول/أكتوبر، وناميبيا في تشرين الثاني/نوفمبر، وغانا في كانون الأول/ديسمبر. وكان من المقرر أن تجرى انتخابات في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر لكنها تأجلت لسنتين.

ثامنا- الاستنتاجات والتوصيات

٥٠- إذا كان التوقيع على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذه الجاري يمثلان إنجازا هاما، فإن التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا كان بطيئا، حيث لم تتجاوز نسبة التجارة الرسمية بين البلدان الأفريقية ١٤,٦ في المائة من مجموع التجارة

(٧٠) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Military group’s expansion in Democratic Republic of Congo ‘carries very real risk of provoking wider regional conflict’, Mission Head tells Security Council”, Reliefweb, 8 July 2024

(٧١) International Crisis Group, “The Stakes in the Ethiopia-Somaliland Deal”, 6 March 2024

(٧٢) James Tasamba, “SADC ends anti-terrorism mission in northern Mozambique”, 5 July 2024

(٧٣) Institute for Economics and Peace, “Global Terrorism Index 2024: measuring the impact of terrorism” (Sydney, 2024).

الأفريقية. ويكتسي تطوير البنية التحتية أهمية قصوى لتحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد التجارية المتأتية من منطقة التجارة الحرة، وذلك رغم التحديات التي لا تزال ماثلة على صعيد التمويل. وعلى المنوال نفسه، ثمة عقبات كبرى في مجالي التعليم والصحة، وهما ضروريان لبناء رأس المال البشري. وعلاوة على ذلك، لا تزال النزاعات المستمرة وظاهرة التطرف العنيف والقيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص تعرقل تحقيق التكامل التام في القارة.

٥١- وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم أعضائها والجماعات الاقتصادية الإقليمية في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجيات وطنية وإقليمية بشأن منطقة التجارة الحرة تنفيذا فعالا.

٥٢- وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاؤها الإنمائيون دعم المساعي الرامية إلى التشجيع على قيام شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحسين أدوات الإدارة، وتعزيز قدرة البلدان على إعداد مشاريع قابلة للتمويل تتعلق بالبنية التحتية.

٥٣- وينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تسريع عملية تنفيذ الاتفاق وخطة العمل للنهوض بالتجارة بين البلدان الأفريقية.

٥٤- وينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يسعوا جاهدين للوفاء بمعايير التوافق الاقتصادي الكلي، وهي معايير ضرورية لإنشاء مصرف مركزي أفريقي.

٥٥- وينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يتصدوا متعاونين للتحديات الأمنية الإقليمية التي تهدد التكامل الإقليمي، وتهدد بالتبعية التنمية وازدهار المواطنين.

٥٦- وينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التصديق على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار والعمل على تنفيذه.

٥٧- وينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التصديق على البروتوكولات المعتمدة مؤخرا والملحقة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والعمل على تنفيذها، وهي البروتوكولات التي تغطي الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والتجارة الرقمية والنساء والشباب في التجارة.